

مصد بالضرر "ما صب الشخص في حكم من حموه، أو في مصلحة مشروع له" (الصداة، وعلى ذلن لا كف لوع الخطأ لترتيب هذه المسائلة، وإنما يجب أن ترتب على هذا الخطأ ضرر، حتى تثبت المصلحة للمدعى التأمين على المصالحة الشرعية في الجريمة مثل إدعي إلى لام المسئولة الجنائية، وذلن المشروع في خطأ مدعى، ومع ذلن لا تتحمك معه المسئولة التصرفة إلا إذا ترتب عليه ضرر. معنى ذلن أن الضرر هو جوهر المسئولة التصرفة التي لا تنشئ بدونه، ومن خلبه تتمز عن المسئولة الجنائية التي تموم على السلوان الإجرامي وهذه حتى ولو لم ترتب عليه أي ضرر، كما تحدّي الضرر أصلًا كمعار لتمرد التعوض الذي دور معه وجوداً، فـ**لنظرة التملدة فإن الضرر لا يكون ماداً**، ولكن ظهر في الفمه الحدث من ضرر إلى النوعين السابعين للضرر نوعاً ثالثاً، وهو نوع من الضرر له طابع الضرر المادي، وذلن على النحو التالي: وهو الإخليل بعده للمضرور، أو بمعنى آخر هو الضرر الذي مع على المال فمط، أي على الذمة المالية للشخص (الصداة، وتعلق الأمر هنا بإخليل بمصلحة مالية تتعلق بمالي من ولع عليه الاعتداء، مثل التعدي على ما ملكه الشخص كإحراق منزله، وتضمن الضرر في هذه الحالة ما لاحق الشخص من خسارة، وهذا ما دخل في اعتبار الماضي عند تمرد التعوض الناشئ عن الفعل الضار (عبد الرحمن، مقرر المسؤولية المدنية)، **اذن اخيفغ انضيس** - **أب آء صس شش** وهو أنه إذا ولع الضرر بسارة فوتلت بالكامل، وكان مالن لد اشتراها بعشرة آلا ريا مثلاً، فإن هذا المبلغ مثل الخسارة التي لحمت به من جراء الاعتداء على ماله "سارتة"، فإذا كان لد اتفاك على بعها لآخر بمبلغ اثن عشر آلا راً ولم تم البع، فإن مبلغ الألف ريا عد في هذه الحالة كسباً فائتاً دخل في تمرد التعوض في هذه الحالة. **وشرط في** الضرر أن تكون محماً ولا عن ذلن ضرورة وجود ضرر فعله ولت حدوث التعدي، بل كف أن تكون ولو عه محتملاً ولو تراخي إلى ولت لاحق، فعتد إذا بالضرر المستambil دون الضرر المحتمل فلب صعوبة في التعوض عن الضرر الذي تحكم فعله، بؤن اتضحت معالمه وحدوده بصورة نهاية، مما سهل تحديده والحكم بالتعوض الذي جبره، ولكن لصعب التمزق بين الضرر المستambil ببس انزء ضد ث انضيس انغزو انضيس انزء والضرر المستambil هو: ذلن الضرر الذي تحكم سبيه، ولكن آثاره لن تحدد بصورة دلامة إلا في المستambil، فالعامل الذي صاب بحادثة تعجزه كلًا أو جزئيًا عن العمل، ستكون التعوض عن الضرر الناشئ من العجز الحال وعن الضرر الذي سو تحكم في المستambil. والضرر المحتمل هو: الذي لم تحكم أي لدر منه منذ ولوع الحادثة، وكون ولو عه في المستambil أمراً ولد صعب على الماضي تمرد الضرر المستambil بصورة نهاية، الأمر الذي حدا بالمشروع إلى وضع أساليب مرنة تحت الماضي، فللماض أن حافظ للمتضارر بالحك في طلب إعادة النظر في تمرد التعوض خليل فترة محددة، وللماض أن جعل التعوض إراداً مرتباً مدى الحادثة، وذلن مثلاً عندما صاب العامل بعجز كل أو جزئي مدى الحادثة، بحيث كون الإرادة المرتب مدى حادثة هو أفضل طرُك للتعوض لاستحالة تحديد فمن ثم مدى الضرر الذي سُلم له في المستambil، مقرر المسؤولية المدنية، **اذن اخيفغ انضيس** - **أب آء صس شش** فلب جد الماضي أي جزء من الضرر لد تحكم ولو عه، وإن كان هناك احتمال لرب أو بعد في ولو عه، فمادام انعدم الضرر فلب سبل للحكم بالتعوض، مثل ذلن التعدي على امرأة حامل بما مكن أن إدعي إلى إجهاضها، فلب ترتب مسئولة المعتمدي عن الإجهاض طالما أنه لم حدث فعل، وصدق ذلن أضا عندما حدث خلل بالمنزل نتيجة خطأ الجار، أما الهدم فلب سؤل عنه حتى لم تم بعد. **ولحظ** أن التحكم الفعل للضرر الاحتياطي على المتضرر في المطالبة بالتعوض عن الضرر صورة (1-5): الأضرار التي قد تصيب الغر من جراء التهور، مقرر المسؤولية المدنية، **اذن اخيفغ انضيس** - **أب آء صس شش**: هو الضرر الذي صب الشخص في ناحية مال، وهذا الضرر لد مال، أو العرض في حالة هتن العرض، ولد صب الشعور والعاطفة (الصداة، تضح مما سبك أن الضرر الأدب لا مع على المال، وإنما تعلق بمصلحة مال، ومن أجل ذلن ثور التساؤل عن كفته تمرد لومة هذا الضرر الذي لا ع د مال، **أب تب** انتبه بؤن مبلغ التأمين الذي مكن أن حكم به في هذه الحالة ع بدلاً لإرضاء المجن عله، بالإضافة إلى أنه نبأ أن رأى أنه ليس من العدالة إلا جازى المخطيء. فالتعوض هنا عد بمثابة عمومية حكم بها لصالح المضرور (فرج، ولد استمر الفمه والمضاء في مصر، وفرنسا على جواز التعوض عن الضرر الأدب، على أساس أنه وإن كان تمرد التعوض عن الضرر الأدب تطوي على صعوبه، فإن هذه الصعوبة في التأمين ليس من شأنها أن تضع حكم المضرور في التعوض، لا سماً أن هذه الصعوبة لدرجات تمرد التعوض عن بعض أنواع الضرر المادي، بالإضافة إلى أن إعطاء الحكم في التعوض عن الضرر الأدب لا ناف الأدلة، بل على العكس فإن عدم مساعدة المخطيء الذي تسبب في الضرر ناف العدالة (الصداة، لسا تدفع عشو الإصابة مع تذليلات أك عابات أك حتى الحالة الشفدية الديئة أنشاء أك بع الاعتجاء عميو. ضخر يرجب الذخ كالاعتبار كالغض، فالدباب كالقد، كتقط العرض كنفع خبيث دف التأكيد مع صحته يبحث ضخ ار أديبا، لسا لو مع تأثير في



الحالة توجب على المأمور أن يأمر باتخاذ ما لزم من الإجراءات لتلبي حدوثه في المستقبل (السننوري، ٢٦)، ولذلك تكون الضرر محتملاً، بحيث يكون رحمة الله تعالى في المستقبل، وليس من شأنه أن ولد حماً في التعرض. فلب جوز للمالن الذي من من جانب أرضه لطار سكة حدد أن طالب يتعرض عن خطه حدوث حريق في أرضه بسبب كونه مجاوراً لخط سكة حدد؛

٤٥. ١٠٥: **الإذن الخفي: اضطرار - إثبات المضرة**: أي أن الشخص شخص بـ: بمعنى أنه لا يستطيع أي شخص آخر أن يتحقق المساءل بالتعريض في حالة تماطل المجن عليه "المضرورة"، فالمضرورة وحده هو الذي له الحق في المطالبة بالتعريض سواءً كان شخصاً واحداً، ما دام الخطأ كان واحداً وولع عليهم جميعاً (عبد الرحمن، ٩). كما يقترح أياً بذريعة الزهر أفاليف قج أصاب الذئب شالب التعريض سواءً أكاف شخراً شبيعاً أو اعتبارياً، كيبيقي الزهر شخرياً بالشدة لسع أصيب به مختجاً غيشه. أولًا: الزهر الذري لمذبح الظبيعي: يعتري الزهر السادس الحادي يربى الذئب الصبيعي في جسمه أكمل ضخراً شخرياً لأن أصاب شخراً السرطان ذاته كعمى نلظ لا يتعري بما الذئب متحققاً بالشدة لجار أك حتى قحيب السرطان شالساً لع يتأثر به شخرياً بأف أصيب جسمه أك ذمتو السالية. ثانياً: الزهر الذري لمذبح السادس العادي: قج يربى الذئب السادس ماده ج أخه الفعل الظاهر، كذلك في نلظ شاف الذئب الصبيعي مع حيث ضخراً كاف الزهر شخرياً أو أصابوا ذاته برفعه شخرياً اعتبارياً،